اقتران إطلاق (الكلام) بتفسير التركيب ومعناه في كتاب سيبويه

د.صباح يحيى إبراهيم باعامر

أستاذة مساعدة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة الملك عبد العزيز

المملكة العربية السعودية / جدة

مقدمـــــــة:

في حين تجنبت اللسانيات في كثير من مناهجها تفسير التراكيب خارج إطارها المغلق، ذهب العرب إلى الاجتهاد في تفسير تلك التراكيب بما هو من طبيعة الظاهرة اللغوية وبعد توسعا في وصفها، وبما هو خارج الظاهرة اللغوية من افتراضات وبنى ذهنية وتلازم منطقي.

وفي حين تحفل الكتب اللغوية بالإشارة أو النقد لمنهج العرب وسيبويه رأسهم، فإن المتتبع "للكتاب" لا يقبل كل تلك الملاحظات ؛ لأن بعضها لم يكن ظاهرًا في "الكتاب" وبني على استنتاج الباحث الذي يحتمل الصحة والخطأ[1]. من هنا فان إعادة قراءة كتاب سيبويه خطوة في الكشف عن بعض وسائل التفسير التي لجأ إليها النحاة في وصفهم الظاهرة اللغوية. ولأن المصطلح إشارة من إشارات فهم المنهج، وضرورة من ضروريات الوصف والبحث في العلوم ؛ رأيت أنه من المفيد للكشف عن منهج سيبويه عبر دراسة جزئية، تتبع هذا المصطلح في بحوث أربعة كلها يناقش

---

1 : المنوال النحوي العربي:قراءة لسانية جديدة" ،د.عز الدين مجدوب،كلية الآداب، سوسة ،دار الجنوبي، تونس، الطبعة الأولى 1998،ص142

منهج سيبويه من خلال هذا الإطلاق (الكلام) ،نظراً لإطلاقه في مباحث عدة من الكتاب وأرى أنه لم يكن مصطلحا بل إطلاقاً[1].

وفي هذه الدراسة أتناول الظاهرة التركيبية بعيدًا عن وصفها الشكلي الذي أفردته في بحث مستقل لأناقش تفسير سيبويه للظاهرة التركيبية و معنى التركيب ووظيفته من خلال تتبع إطلاق (الكلام) متخذة منهجاً وصفياً ،و قدمت للبحث بالوظيفة والمعنى في لسانيات دي سوسور، ثم تناولت الموضوع من خلال مبحثين رئيسين أولهما: اقتران (الكلام) بتفسير التركيب في "الكتاب"، والثاني: اقتران(الكلام) بمعنى التركيب في "الكتاب"، مذيلة البحث بأهم النتائج.

أولاً: الوظيفة والمعنى في تحليل سوسير للظاهرة التركيبية:

لا تنحو اللسانيات عند سوسور منحى تفسيريًا في دراسة الظواهر التركيبية ؛ فلم يعن سوسير بالسببية ومحاولات التعليل ؛ لأن في التفسير مزالق قد تجعل الباحث يلجأ إلى معطيات ذهنية وفكرية ؛ مما يؤدي إلى الذاتية ،و تفسير الظاهرة بغير معطياتها ،و الخروج عن الكون المغلق الذي فرضه على التركيب، فيخرج عن العلمية التي تنشدها اللسانيات.[2] فتمثل اللغة في النظرة اللسانية نظامًا تترابط أجزاؤه بعلاقات، وليست دراسة اللغة بحاجة لما هو خارج الظاهرة اللغوية ؛ فبنية اللغة تحددها علاقات العناصر، ويتحدد العنصر من خلال علاقته بالعناصر الأخرى بناء على أن الكل سابق الأجزاء، ومعنى العنصر مكتسب من وضعه داخل المجموعة مع

---

(1) Sibawayhi, M .G.Carter .Oxford Centre for :Islamic Studies. 2004 P: 49,51,49

(2) "علم اللغة في القرن العشرين"، .جرج مونان، ترجمة: د. نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، ص168،167،

A Geneva School Reader In Linguistics .Edited by: Robert Godel Indiana University .Press: Bloomington & Lndon,1969,P:5

بناء الكل ثابتاً ،على الرغم من تغيرات قد تطرأ على بعض العناصر .و من هنا فإن عمل اللساني هو اكتشاف ودراسة العلاقات التي تنتظم من خلالها عناصر البنية.[1]

تؤدي ثنائية الشكل/ الوظيفة عند سوسير إلى أن اللغة نظام من القيم ينشئ تلازمه بين كتلتين غير واضحتي المعالم والأفكار ؛ فاللغة كالموج الذي يعطينا فكرة عن اتصال الماء بالهواء، لكنه ليس الماء ولا الهواء ؛و بناء على ذلك ؛ فاللغة ليست للأفكار ولا الأصوات ،بل هي التحام مادة الفكر بمادة الصوت والمتجسد شكلاً في صورة لغة معينة. وتنتج هذه العلاقة نظامًا من القيم ؛ فهي من وجهة نظره شبكة من العلاقات المحضة شكلاً لا مادة.[2]

وفي إطار النظرة للغة بوصفها شكلاً لا يتحدد فيه أي عنصر لغوي إلا بمبدأ القيم الخلافية؛ مما يؤدي إلى استقلال النظام اللغوي بشكله الخاص أو بنيته الداخلية التي لا يشبهها نظام آخر، وبناء على هذه الثنائية ؛ فاللغة نسق من القيم المترابطة، وتؤلف نسقاً من التقابلات ،و يقتضي تحليلها تصور هذا النسق من القيم ،و على المحلل اللغوي اكتشاف طبيعة تلك التقابلات أو الاختلافات، فيميز الاختلافات الوظيفية وغير الوظيفية ،و يصبح لدى المحلل كيانات ناتجة عن شبكة الاختلافات والتقابلات المؤلفة للنسق اللغوي.[3]

ويعني كون العلاقة قيمة في نظام علائقي أنها لا تستند مباشرة إلى شيء في الواقع الموضوعي؛ وتظهر القيم اللغوية في النظام بوصفها مجرد عناصر علامية تحققها أصوات ومعان لا يمتلك فيها أي عنصر صلاحية في حد ذاته ووحده؛ بل تستلزم

---

1. مبادئ اللسانيات البنوية: دراسة تحليلية ابستمولوجية"، د.الطيب دبة، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين،2001، ص41، "مشكلة البنية"، زكريا إبراهيم ،مكتبة مصر، دار مصر للطباعة ،القاهرة:ص77
2. "علم اللغة العام"، فردينادند دو سوسير، ترجمة :يوئيل عزيز، مراجعة: مالك المطلبي، بيت الموصل، ص. "علم اللغة في القرن العشرين، ص74،75
3. فرديناند دوسوسير:تأصيل علم اللغة الحديث و علم العلامات"، جوناثان كيللر، ترجمة: نوفين المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة،2000، ص59، 63، 64

كل العناصر بعضها بعضاً ؛فالشكل -كما يستخدمه سوسير في معرض تقريره أن اللغة شكل لا جوهر - هو الشكل المجرد للقيم الذي تحدد به العلاقات اللغوية بشكل تقابلي.[1]

تعنى الدراسة اللسانية عند سوسير بالشكل، وتنظر الى اللغة بوصفها قوانين شكلية تنتظم من خلالها في ترابط مجموعات من الدوال بإزاء مجموعات أخرى من الدوال، ولا يعنى بأجزاء الظاهرة في ذاتها، بل بالعلاقات فيما بينها، تلك العلاقات التي تحدث ترابطاً ذاتيًا. وقد عني سوسير بدراسة اللغة بمفهومها الشكلي كما يتمثل في القواعد الشكلية لمستويات النحو والصرف والدلالة وطبيعة الأصوات التي تمثل النظام اللغوي.[2] ورأى أن اللغة مجموعة نظم متداخلة تكون نظامًا تركيبياً عاماً يسمى قواعد اللغة، ويعني بالنظام التركيب نفسه، ولا ينظر الى مدلول التركيب، وهذا جانب شكلي.[3]

ثانيًا: اقتران (الكلام) بتفسير التركيب في "الكتاب":

1- (الكلام) والوظيفة في تفسير للتركيب:

تعد الوظيفة عنصراً مهماً في تكون التركيب ،و من هنا لا يغفل سيبويه الإشارة إلى أهميتها في صياغة التركيب؛ لأن انتفاءها يعني انتفاء التركيب ،يقول سيبويه: "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول :الله إلهنا، وعبد الله أخونا." [4] وتعد الإشارة إلى الوظيفة تفسيراً

([1]) "المدخل إلى علم اللغة"، كارل بوتنج، ترجمة: سعيد بحيري ،مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى 1424 2003،ص 46. "مدخل إلى الألسنية"، يوسف غازي، منشورات العالم العربي الجامعية: دمشق ،الطبعة الأولى1985م ،ص104

([2]) مبادئ اللسانيات البنوية، ص43 ،45، 76

([3]) "مدخل إلى الألسنية"، ص216

([4])"الكتاب"، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون ،عالم الكتب، الطبعة الثالثة 1983 ،ص 21/1،و ينظر: "المصطلح النحوي و تفكير النحاة العرب"، توفيق قريرة، كلية الآداب، منوبة، و دار محمد علي، تونس، الطبعة الأولى 2003، ص181.

للتركيب يتعدى إطار البحث الشكلي الذي لا يتجاوز وصف بنية التركيب الشكلية. وانتفاء صفة الكلام عن التركيب تعني أنه عاجز عن أداء مهمته في الإبلاغ ليحمل المعلومات التي ينتظرها المتلقي أو يرغب المتكلم في توصيلها.

ويأتي الكلام مشيراً إلى وحدة لغوية تؤدي وظيفة أولية في الإسناد، ويجعل تفسير التركيب قائماً على وجودها كونها تمثل وظيفة ،و ترتبط بالتركيب التالي لها برباط علائقي تركيبي يتيح الحكم على التركيب بالصحة. يقرر سيبويه قبح بعض التراكيب مثل التركيب (ظني زيدٌ ذاهبٌ)بالرفع وعدم صحته، كما ضعف (أظن زيدٌ ذاهبٌ)، ثم يقول :"و هو في (متى) و(أين) أحسن إذا قلت: (متى ظنَّك زيدٌ ذاهبٌ) و(متى تظن عمروٌ منطلقٌ)؛ لأن قبله كلاماً"(1).

فالكلام هنا مشيرًا إلى الوحدة اللغوية الممثلة بالمورفيمين {متى }و {أين } اللذين أديا وظيفة في التركيب ؛ فالكلام هنا مورفيم يؤدي وظيفة أولية في الإسناد، مما أتاح لما بعدها ربطاً وظيفيًا علائقيًا بما صحح من خلاله التركيب.

ويرتبط أداء الكلمة لوظيفة ما بنظرية الأصل والفرع، التي تضع حداً لتنقل الكلمة بين الوظائف من خلال القدرة المطلقة على تأدية الوظائف التي يمنحها النحاة للأصل ،و التي تتناقص بالابتعاد عن الأصل ؛ففرعية الفعل وأصالة الاسم تحققت وفق نظرة النحاة للاسم مزية تأدية وظيفتي التركيب الرئيستين، مما يمكن الاسم من أداء مهمة الإبلاغ منفرداً، فيما يقتصر الفعل على وظيفة واحدة هي وظيفة المسند لا يتجاوزها. وبصرف النظر عن موقعه بين الإسناد والإسناد إليه.

وتنتفي صفة الكلام عن التركيب الذي لم يستوف وظيفتي المسند والمسند اليه، يقول : "و مثل ذلك (عليك نازلٌ زيدٌ) ؛ لأنك لو قلت : (عليك زيدٌ) وأنت تريد النزول لم تكن كلاماً."(2) فنفي كونه كلاماً ناتج عن عدم استيفاء

---

(1) "الكتاب" ،ص124/1

(2) السابق

الوظيفتين الأساسيتين ؛ وبالتالي فقد التركيب إضافة إلى الوظيفة الأساسية ما تعطيه تلك الوظيفة من معنى تركيبي أدى إلى تفريغ التركيب من القدرة على التواصل ،ما يعني أن الوظيفة أساس تآلف التركيب؛ فتحديد وظيفتي المسند والمسند إليه في التركيب أساس في تحليله[1]، يقول سيبويه: "ألا ترى أن (كان) تعمل عمل (ضرب)، ولو قلت: (كان عبدُ الله) لم يكن كلامًا، ولو قلت: (ضرب عبدُ الله) كان كلاماً. "[2] إن الفرق بين التركيبين هو في استيفاء التركيب الثاني لوظيفتي المسند والمسند إليه خلافاً للأول الذي لم يستوف وظيفة المسند؛ وبالتالي فقد صفة الكلام؛ لاختلال المعنى ؛لأن المعنى لا يتوفر إلا بوجود وظيفتين تؤديان رسالة لغوية.

وتعد الوظيفة عنصراً رئيساً في تحليل سيبويه للتراكيب وتفسيره لها ؛فدور الوحدة اللغوية في التركيب يرتبط بصورة أساسية بقدرتها على أداء وظيفة ،و إفادتها معنى يضيف إلى ذلك التركيب، ويسهم مع بقية الوحدات في تقديم الرسالة المراد توصيلها. يقول سيبويه: في حديثه عن ضمائر الفصل: "اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء."[3] ولأن ضمير الفصل لا يحدث معه احتياج الوحدة لوحدة أخرى؛ فهو وإن أدى دوراً معنويًا لا يوجد ارتباط بينه وبين الوظائف الأخرى، وبالتالي لا يمثل ركنًا أساساً في الجملة على اعتبار أنه لا يؤدي وظيفة مباشرة ،و لا يرتبط علائقياً بأي من وحدات التركيب.

وفي باب "هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً " يقول: "فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه وإلا فسد الكلام ولم

([1]) "التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل ،التفسير"، د.حسن الملخ، دار الشروق، عمان 2002، ص 212

([2]) السابق،ص 90/2

([3]) السابق.

يسع ذلك."[1] يطلق فساد الكلام كما هو في تصريح سيبويه على فقدان وظيفة رئيسة في التركيب، وهي التي تعد شرطاً لنعت المنجز اللغوي بالكلام، وهي وظيفة تؤديها الخبر في الجملة الاسمية .فالابتداء يشير إلى إحدى الوظيفتين الأساسيتين في التركيب، وترتبط الوظيفة معنويًا بالاحتياج الشكلي والمعنوي بين وظيفتين ،مما ينتج عنه ربط علائقي ينتج عنه تركيب يحتوي على رسالة لغوية . وكما ظهر من العرض السابق فإن تحليل سيبويه للتركيب لا يغفل الوظيفة ،فهي إحدى الأسس التي يقوم عليها تفسير التركيب ،و ترتبط برؤى النحاة المختلفة في تحليل التركيب.

(الموضع) وسيلة تفسيرية للظاهرة التركيبية:

ووفق ما تقتضيه نظرية الموضع في فكر النحاة، فإن الموضع افتراض لا يقتصر على المفرد فقط[2] ،و لكن شبه الجملة بل والجملة يمكن أن تحتله بناء على أن الوظيفة لا تقتصر على المفردات، بل قد يؤديها التركيب أيضًا. وبهذا تكون نظرية الموضع صورة من تفسير التركيب بالاعتماد على الوظيفة. يحلل سيبويه التركيبين :(أحزنتُ قومَك بعضَهم على بعض)و(أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعض) بحرياً إياهما على التركيب:(بكى قومُك بعضُهم بعضًا)، يقول سيبويه: "فإنما أوصلت الفعل إلى الاسم بحرف الجر ،و الكلام في موضع اسم منصوب كما تقول : مررت على زيد ومعناه مررت زيداً."[3]

وتسهم نظرية الموضع في تأويل التراكيب التي لا تنتظم شكلاً مع قوانين النحاة [4]،و يظل الموضع مرتبة لا يجوز إغفالها، ومن هنا حين يخلو الموضع الدال على الوظيفة من اسم مفرد يؤدي الوظيفة فإن الوظيفة تبقى لتحل مكانها تركيب

---

(1) السابق،ص389/2

(2) "الشوال النحوي العربي:قراءة لسانية جديدة" ،ص300

(3) السابق ،ص158/1

(4) "نظرات في التراث اللغوي العربي"،د.عبد القادر المهيري. دارالغرب الإسلامي، بيروت: الطبعة الأولى 1992م،ص228-229

آخر يتوقف عليه المعنى الوظيفي، وينتقل المعنى الوظيفي الذي تكتسبه الجملة الى ذلك التركيب .

ويمتزج إطلاق (الكلام) بنظرية الموضع في إشارته للوظيفة، تلك النظرية التي تجعل للوظيفة مرتبة محترمة، وتبحث عنها في الجمل، كما تؤديها الوحدات اللغوية المفردة، يقول سيبويه في قراءة بعض القراء :﴿مَن يُضلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُم فِي طُغۡيَٰنِهِم يَعۡمَهُونَ﴾[1] :"و ذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً ؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره"[2] الكلام هنا هو التركيب (لا هادي له) الذي يرتبط مع جملة فعل الشرط بالفاء ؛ ليقدما معًا معنى الشرط، وقد دلت (الكلام) هنا على تركيب ،لكن موضع الكلام هو بالتأكيد إشارة إلى المعنى الوظيفي الذي لم تؤده هنا كلمة مستقلة وإنما تركيب كامل، ذلك الموضع جواب الشرط، أو تلك الوظيفة أو معنى وظيفي اختص بنوع من الكلمة هو الفعل، لكن أمكن عند عدم توفره ولأسباب بلاغية أن يحل محله تركيب آخر.

2- الكلام وحدات لغوية مفترضة تفسر التركيب :

ويدخل الكلام هنا في إطار تلك البنى الافتراضية التي يفسر بها سيبويه التراكيب التي لا يرى أن عناصرها المذكورة كافية إن من حيث المعنى أو من جهة القاعدة المعيارية التي قنن النحاة بها التراكيب العربية، فيشير إلى أجزاء محذوفة في التركيب على مستوى العبارة المفترضة، وإن كانت تلك الأجزاء المحذوفة في محاولته التفسيرية لا تستقيم تمامًا مع العبارة، فيظل (المعنى المفترض) مشوشاً في علاقته بالتركيب بشكل تام، ففي تفسيره (هو مني مقعد الإزار) يحلل التركيب بناء على معنى افتراضي يستوجب بنية افتراضية، وذلك المعنى هو (بالمكان الذي يعقد عليه الإزار)، فيقول

---

(1) سورة "الأعراف"، الآية 186

(2) الكتاب، ص 3/90-91

سيبويه: "فإنما أراد هذا المعنى ولكنه حذف الكلام." [1] فالكلام الذي حذف هنا وفق سيبويه هو مجموعة من الوحدات اللغوية تشكل إكمالاً للنقص الذي رأه في البنية الواقعية للتركيب والتي فسرها بافتراض شكل غير موجود، يرى أنه يوضح المعنى المقصود من التركيب الواقعي.

إن البنية المفترضة تقتضي أن يكون التركيب كالتالي:

هو مني بمقعد الإزار=هو مني بالمكان الذي يعقد عليه الإزار (كأنه صفة وموصوف)

و لكي تكون صورة التركيب أكثر وضوحاً نستطيع القول بأن المعنى هو(هو مني بمكان مقعد الإزار)، فيحذف وحدتان هما (الباء) و(مكان) .و بالصورة التي افترضها سيبويه لا نجد من المناسب أن يقال إنه حذف الكلام؛ لأن حذف الكلام ينبغي وفق تفكير النحاة أن يؤدي إلى صورة مستقيمة للتركيب. ولا يخفى المبالغة في الافتراض التي أنتجت صورة غير مقبولة للتركيب.

ويأخذ الكلام منحى تفسيريا للتركيب من خلال كونه مضافا إليه كما في التفسير بحمل الكلام أو سعة الكلام اللتين قد تكونان تفسيراً بالشكل أو بالوظيفة والمعنى ؛ فيأتي إطلاق الكلام في إطار تفسير التراكيب حين لا تتوافق مع القاعدة المعيارية في شكلها الظاهري ليشار إلى آليتي تفسير التراكيب السابق ذكرهما واللتين تمثلان الوسيلتين الأشهر للتفسير في فكر سيبويه والنحاة:

3- (حمل الكلام) تفسير بالشكل تارة وبالوظيفة والمعنى تارة أخرى:

يتراوح الحمل بين الشكل والوظيفة التي قد يعبر عنها بالموضع والتي تصبح مهمة لتفسير التركيب عند سيبويه. وحمل الكلام آلية تفسيرية واصفة يلجأ إليها النحاة في تحليل التركيب؛ فتارة يحمل الكلام على لفظه، وأخرى على معناه. وبمتابعة هذا المصطلح في الكتاب نجد (الكلام) فيه تطلق مرة على التركيب بمستواه

---

(1) السابق ،ص414/1

الشكلي الذي لا يخالفه معنى، وأخرى يكون (الكلام) مرادفاً للمعنى، فيكون تفسيراً يلتفت به لمعنى التركيب ويشغل به.

أولاً:(حمل الكلام) تفسير بالشكل:

أ) حمل الكلام تفسير شكلي بوحدة لغوية موجودة في التركيب أو مقدرة فيه:

يشير الكلام عند سيبويه أحياناً إلى الوحدة اللغوية،، فيكون حمل الكلام هو محاولة لوصف وتفسير شكل التركيب اعتماداً على ما تقتضيه بنية الشكل أو على وحدات موجودة فعلاً في تلك البنية. وهنا تقوم العملية التفسيرية على توجيه خيارات الأداء اللغوي بين الرفع والجر، والبحث عن مبرر أو علة لكل خيار. فيحلل سيبويه التركيب (رويدَك نفسِك) فيعد (رويداً) مصدراً، ثم يفسر جر (نفسك) يقول: "إذا أراد أن يحمل (نفسك) على الكاف كما قال (عليك نفسك) حين حمل الكلام على الكاف... فإن حملت (نفسك) على الكاف جررت، وإن حملته على المضمر في البنية رفعت."[1] فكما يظهر من كلام سيبويه يأتي (الكلام) هنا مشيراً لوحدة لغوية هي بنية الكلمة، ويكون حمل الكلام محاولة تفسيرية تنطلق من البنية الشكلية للتركيب وتقف عندها. والوصف هنا وصف يعتمد على وحدات من البنية الشكلية الموجودة أو المقدرة؛ ولا تمس المعنى. وهو تفسير شكلي لا يؤثر في معنى التركيب.

ب) حمل الكلام إعراب شكلي:

في التركيب (رأيت زيداً) تقول :(المَنِيَّ)،فإذا ذكر ثلاثة قلت: (المِنِّين)، يقول: "وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسئول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً، كأنك قلت القرشيَ أم الثقفيَّ. فإن قال (القرشيَّ) نصب، وإن شاء رفع على هو كما قال (صالحٌ) في (كيف كنت؟)."[2]، فحمل الكلام- والمقصود بالكلام هنا

---

(1) السابق.

(2) السابق.ص2/415

الكلمة - يشير إلى تبعيته لتركيب آخر في الإعراب، ويقتضي ذلك أن حمل الكلام على إعطاءه الحركة الإعرابية المستحقة، مع ملاحظة أن حمل الكلام هنا لا يخرج عن تفسير الشكل بناء على بعد تداولي يربط التركيب بتركيب سابق له من متحدث آخر من سبق في إرسال الرسالة اللغوية.

ثانيا: (حمل الكلام) تفسير بالوظيفة والمعنى:

أ- حمل الكلام تفسير لوظيفة الوحدة في التركيب:

يحمل سيبويه قول الفرزدق:

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى ×× وأبى فكان وكنت غير غدور

يتناول فـ(كان وكنت غير غدور)، فلا خبر لكان هنا استغناء بعلم المخاطب بالمشترك في الخبر مع كنت يقول: "ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت (ضربتُ وضربوني قومَك)، وإنما كلامهم (ضربتُ وضربني قومُك) وإذا قلت:(ضربني) لم يكن سبيل الأول؛ لأنك لا تقول: (ضربني) وأنت تجعل المضمر جميعاً، ولو أعملت الأول لقلت: (مررتُ ومر بزيدٍ). وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض المعنى"[1] فحمل الكلام هنا تفسير لوظائف وحدة في التركيب من خلال استحقاق التركيب الوحدة نفسها؛ لأنها في الحالين تكمل التركيب في كل منهما؛ ويمكن القول بأن تفسير التراكيب في باب التنازع قائم في مجمله على تفسير وظيفة أساسية في الغالب في التركيب. ويطبق (الكلام) في تحليل سيبويه على التركيب (فكان وكنت غير غدور) على الجزء الذي أدى وظيفة الخبر(غير غدور) ،سواء عدّ هذا الخبر خبراً لكان أو خبراً لكنت، فالكلام هنا يؤدي وظيفة أساسية، يقول: "ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت (ضربتُ وضربوني قومَك)، وإنما كلامهم (ضربتُ وضربني قومُك)."[2]

---

[1] سيبويه، ص76/1

[2] سيبويه، ص 76/1

ان المعنى الوظيفي هنا يقع في إطار تنازع فعلين ناسخين للوحدة اللغوية التي تمثل ذلك المعنى؛ هنا يعطي البصريون الوظيفة للتركيب لاستكمال التركيب الأخير . ويمثل التنازع تداخل تركيبين ؛ فقالبان تركيبيان يدخل بعضهما على بعض ينتج عنه مسائل التنازع.

هنا على الرغم من وضوح المعنى العام للتركيب إلا أن قالبية التركيب في ذهن النحاة تأبى إلا أن يستوفي كل تركيب وحداته الوظيفية، ولم يعط البصريون المعنى الوظيفي للتنازع للفعل الأول ؛ لأنهم بذلك ينظرون إلى قوالب تركيبية أخرى ممكنة تصطدم مع قواعدهم وأصواهم كلغة أكلوني البراغيث التي أشار إليها سيبويه ؛الأمر الذي يدفعهم إلى إعمال الأخير ؛ فسيبويه يدلل على صحة تفسيره التركيب بجعله المعنى الوظيفي للتركيب الأخير، وهو تحليل قائم على قياس تركيب آخر ؛إذ سيؤدي جعل الوظيفة للتركيب الأول إلى خرق قاعدة تركيبية أخرى للنحاة ؛ وذلك بإباحة لغة (أكلوني البراغيث) في مواضع أخرى مشابهة، وهو أنموذج يوسم معيارياً بأنه درجة دنيا من درجات الأداء اللغوي.

أ- حمل الكلام وصف لعلاقة الإسناد في التركيب:

في (إن زيداً فيها لقائمٌ) لا يجيز سيبويه إلا الرفع، ويعلل ذلك بقوله: "لأن الكلام محمول على إن"[1] فالكلام هنا هو (لقائم)، وهو إدارج لقائم في علاقة الإسناد. والحمل هنا يشير إلى الربط العلائقي للتركيب بالناسخ في أوله. ويعني حمل الكلام هنا تفسير الوظائف في التركيب ،و تحليل للربط العلائقي بين الوحدات اللغوية فيه، مما يحدد حركة الإعراب التي يختارها سيبويه وفقاً لما يتيحه النظام اللغوي من وجهة نظره، يقول سيبويه: "واذا قلت (إن زيداً فيها لقائم) فليس إلا الرفع؛ لأن الكلام محمول على (إن) ،واللام تدل على ذلك. ولو جاز النصب ههنا لجاز (فيها

---

(1)السابق، ص134/3

زيدٌ لقائمٌ) في الابتداء. ومثله: (إن فيها زيداً لقائمٌ)"[1] فهو يطلق الكلام على (قائم)، والدليل على ذلك أنه يستدل باتصال اللام فيها.

ويفسر التركيب بما أسماه الحمل على (إن)، ويشير الكلام هنا إلى الوحدة اللغوية (قائم) التي أدت وظيفة خبر (إن). وتفسيره بالحمل على (إن) واستخدامه إطلاق (الكلام) هو إشارة إلى أهمية المعنى الوظيفي في التركيب؛ ذلك المعنى الذي سيضفي تأكيدًا لمعنى القيام ،و في حال عدم حمل (قائم) على (إن) فإن التركيب سيفقد انضباطه وانتظامه؛ لأن (قائم) هنا تؤدي وظيفة ؛و بالتالي سيرتبك المعنى ولا يستقيم.

ب) حمل الكلام تفسير بالوظيفة المفترضة(الموضع):

يشير الموضع عند النحاة إلى الوظيفة التي يفترضون إلزامية احتلالها من قبل الوحدة اللغوية ؛ وبناء على ذلك فإن الموضع محترم في تحليل النحاة. ومن هنا قد يكون الإعراب تابعاً للفظ (أي شكل البنية فقط)، كما يمكن أن يكون بخروج التركيب بالإعراب وفق الوظيفة التي يستحقها الوصف اللغوي في التركيب. وفي تناول سيبويه قراءة بعض القراء ﴿**مَن يُضلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُم فِي طُغۡيَٰنِهِم يَعۡمَهُونَ**﴾ يعلق سيبويه: "وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ؛لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً ؛لأن أصل الجزاء بفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره". "[2] يأتي قول الشاعر:

فسنا بالجبال ولا الحديدا

حمل الآخر على موضع الكلام، وموضعه موضع نصب، كما كان موضع ذاك موضع جزم. "[3] إن احترام الوظيفة

---

(1) السابق ،ص134/2

(2) السابق)،ص90/3-91

(3) السابق.

يبدو هنا كما يبدو الحمل على موضع الكلام (الوحدة اللغوية) ؛ أي وظيفته المفترضة وفق القالب الذهني الذي ارتضاه النحاة في تحليل التركيب يستند إلى آلية مهمة من آليات التفسير عند سيبويه.

ج) (حمل الكلام) تفسير للظاهرة اللغوية اعتماداً على معنى التركيب:

يوجه سيبويه قول الشاعر:

قد سالم الحياتُ منه القدما×× الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما

وذات قرنين ضموراً ضِرزما

بالإشارة إلى المعنى مستخدماً الإطلاق (حمل الكلام)، فيقول :"فإنما نصب (الأفعوان) و(الشجاع)؛ لأنه قد علم أن (القدم) ههنا مسالِمة، كما أنها مسالَمة، فحمل الكلام على أنها مسالِمة."[1] وهنا يكون تفسير الظاهرة التركيبية المدروسة الذي عبر عنه بحمل الكلام هو تفسير يمس معنى التركيب.

د) حمل الكلام تفسير للبنية قائم على افتراض:

في تفسير سيبويه لباب الاختصاص يبدو حمل الكلام (المنصوب على الاختصاص) مفسراً بوحدة لا وجود لها في التركيب، ويستند الحمل هنا على علم المخاطب كبعد تداولي يسهم في تفكيك التركيب ،و يبرر عدم ظهور الفعل بقوله: "وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله." [2]

و هذا التحليل يجمع بين نوعين من تفسير الظاهرة التركيبية أحدهما قائم على تفسير الظاهرة بوحدة خارج البنية الشكلية وإيجاد علاقة لوحدة لغوية ظاهرة في التركيب بوحدة مفترضة خارجه ،و الثاني: يأخذ منحى علائقياً بإيجاد علاقة إسنادية بين أول التركيب وآخره.

---

(1) السابق ،ص287/1

(2) السابق ،ص233/2

تفسير الكلام تفسير المعنى بافتراض وحدة خارج التركيب :

يفسر سيبويه قول بعض العرب:(كيف أنت وزيداً) و(ما أنت وزيداً) قائلاً: "حمل الكلام على (ما) ولا (كيف)،و لكنهم حملوه على الفعل على شيء لو شاؤوا لفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف) كأنه قال:(كيف تكون وقصعةً من ثريد)،و(ما كنت وزيداً)." [1] ومع اتفاق سيبويه الكلام هنا على (أنت) الموجودة في واقع شكل التركيب إلا أنه يعمد إلى تفسيرها بالنظر الى المعنى، فيتجه (حمل الكلام) وجهة معنوية في تفسير التركيب. ويحمل التركيب بناء على افتراض عناصر لا وجود لها فيه. ويكون (حمل الكلام) هنا يقصد به تفسير معنى التركيب بوجه خاص ؛ فسيبويه يفسر التركيب بحمل المعنى على وحدات لا تظهر في شكل البنية التركيبية[2]، ويمارس افتراض المعنى الذي يلجأ إليه النحاة، وهو بهذا يغير العلاقات الوظيفية في التركيب بتوجيهها وجهة ليست من معطيات البنية الظاهرة، فينشئ علاقة إسناد أخرى بين (تكون) و(أنت)[3]. فـ(أنت) في تحليله لا علاقة تركيبية مباشرة بينها وبين (ما) أو(كيف). وإنما يكون ارتباطها العلائقي والوظيفي شكلاً ومعنى بفعل محذوف هو (يكون). فلم يكن (أنت) ليؤدي وظيفة المسند إليه بعيدًا عن ارتباطها ببنية افتراضية لا تغير لمعنى حال افتراضها والقول بها. وهذه الإشارة إلى الوحدة اللغوية المفترضة تتصل بحمل تلك الوحدة، ولا يتصل بمعناها كما أشار بالربط الوظيفي.

ويشير الحمل على المعنى إلى تغير في العلاقات التركيبية أو المعنوية لتركيب ما؛ إذ إنه يترتب عليه سواء أكان تفسيراً من داخل التركيب نفسه أو من خارجه: يترتب

---

1. المقتضب ص33/1

2. ينظر الأصل و الفرع في النحو العربي"،د.حسن الملخ، دار الشروق، عمان 2001، ص87-89

3. ينظر المقتضب ص305/1

عليه تغيير في توجيه العلاقات الأفقية وارتباط الوحدات بوحدات داخل التركيب، أو جعل تلك العلاقات وذلك الارتباط خارجه.

فلا تقف الوحدات المفترضة عند وحدة واحدة لا تظهر في التركيب، ولكنها تمتد لتحيل التركيب إلى اتجاه آخر من خلال إيجاد مورفيم له من التأثير في علاقات التركيب ما يغيرها بصورة واضحة، يقول سيبويه: "و تقول (إن لك هذا عليّ وأنك لا تؤذى)؛ كأنك قلت (و إن لك أنك لا تؤذى). وإن شئت ابتدأت، ولم تحمل الكلام على إن لك." [1] فهذه البنية المفترضة والوحدتان (إن لك) سيغير وجودهما علاقات التركيب في التركيب بعد الواو، فيجعله مسنداً إليه متصلاً بإن، أو هو اسم إن المحذوفة: وبذلك لا يستقل التركيب (أنك لا تؤذى)، بل يكون تركيباً غير مستقل تابع لإن المفترضة بتأديته وظيفة اسم إن، فيما يحقق تفسير التركيب بعيداً عن الافتراض بجملة أن وما بعدها عدم الاندراج في علاقات ببنية يكون جزء منها افتراضياً.

4- (سعة الكلام) وسيلة لتفسير التركيب بالشكل أو بالمعنى:

ويمكن النظر إلى سعة الكلام على أنها آلية واصفة مفسرة للتركيب في الوقت نفسه ؛ فحين يضيق الشكل عن تفسير بنية ما يلجأ سيبويه إلى الاستناد إلى سعة الكلام، تلك التي تشمل المجاز، بل تعنيه، إنها تشير إلى تحميل الوحدة اللغوية دلالة وحدة أخرى، أو إلى القول بحذف أجزاء من التركيب يفترضها النحوي، وهو ما يدخل ضمن المجاز بمعناه الواسع. وتكون سعة الكلام في مواطن تفسير لمعنى التركيب أو بعض وحداته فيما تميل في مواطن أخرى إلى أن تكون تفسيراً لا يتعدى شكل التركيب.

---

[1] الكتاب، ص 3:123

في بعض المواضع من الكتاب، وفي إطار التفسير مقترناً بإطلاق (الكلام) يستخدم سيبويه (سعة الكلام) مقابلة بحد الكلام الذي يعني به المرتبة الأعلى معيارياً في الأداء اللغوي والتي يعد ابتعاد التركيب عنها مدعاة لتفسير التركيب بناء على سعة الكلام. فيظهر مصطلح حد الكلام أحياناً في الكتاب نظيرًا مقابلاً لسعة الكلام التي تتيح ما يدخل ضمن المجاز، وبذلك يكون حد الكلام ما تفضي إليه القاعدة المعيارية، فيما تمثل سعة الكلام محاولة تفسيرية للتركيب تحمله على بنية افتراضية حدث فيها الحذف أو من خلال توجيه معنى الوحدة اللغوية إلى معنى وحدة أخرى أو عملها من خلال أو مما يعده سيبويه اتساعاً في الكلام ،و ما بعده البلاغيون مجازاً ،ففي حديثه عن (اجتمعت أهل اليمامة)و (يا طلحة أقبل) عبارة قلقة معللاً بأن أكثر ما يدعو (طلحة) بالترخيم ،فترك الحال على حالها. ثم يعلق "وترك التاء في جميع هذا الحد والوجه"[1] فالأداء المثالي معيارياً يقتضي تذكير الفعل بأن لا تلحقه علامة التأنيث، ومجيء الفعل مؤنثاً يستدعي إعمال آليات التفسير وما يراه سيبويه مناسباً هنا هو تفسير على سعة الكلام. وتتيح (سعة الكلام) تحليل التركيب وتفسيره محافظاً على البنية الشكلية للتركيب ،و التعبيران حد الكلام وسعة الكلام يمكن عدهما نظيرين ؛أولهما واصف ،و الثاني مفسر له، لا يسمح الأول بسوى ما تتيحه القاعدة المعيارية، فيما يبيح الثاني مجالاً للحفاظ على البنية الشكلية من خلال التفسير المعنوي الذي لا يكون مباشراً في دلالة التركيب.

يتخذ التفسير بسعة الكلام صوراً متعددة ،تتضح في العرض التالي:

أولاً: (سعة الكلام) تفسير بالشكل :

أ) (سعة الكلام) هنا منح مورفيم الإمكانات التركيبية لمورفيم آخر

كمنح {لدن} الإمكانات التركيبية لـ{حين}، وبذلك يمنح الظرف إمكانات المصدر في التركيب. يقول سيبويه عن قول الشعر:

1- السابق.

من لدُ شولاً فإلى اتلائها

"وقد جره قوم على سعة الكلام ،وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين، وإنما يريد حين كذا وكذا، وإن لم يكن في قوة المصادر؛ لأنه لا يتصرف تصرفها."[1] يقوم التفسير السابق على أن يضفي على (لدن) القدرة التركيبية التي تتاح للمصدر؛ ليستقيم توجه التركيب من وجهة نظره. فجر ما بعد {لدن} يفسره سيبويه بجعلها تستعير بعض ما يتاح للمصدر، وهو ما أتاح لها أن يقع ما بعدها مجروراً .و منح {لدن} ما يتاح للمصدر وجه من وجوه محاولة تفسير التركيب على السعة لكنه تفسير ينطلق من شكل التركيب ويتيح منح العمل أو الأثر الإعرابي الذي يتاح لمورفيم لمورفيم ليس لديه السعة ليؤدي الخيار نفسه.

ب) (سعة الكلام) أن يؤدي قسم من أقسام الكلمة وظيفة قسم آخر:

ويكون التفسير هنا قائماً على الوظيفة، وتؤدي وحدة ما وظيفة ليست لها؛ فتجري الصفة مجرى الاسم ،و تقع الأسماء ظروفاً، فيقول سيبويه في قول الخنساء:

ترتع ما وقعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبار

"فجعلها الإقبالَ والإدبارَ ،فجاز على سعة الكلام، كقولك (نهارك صائم) و(ليلك قائم)، فأخبر بالمصدر عن اسم العين."[2] ويعقد فصلا بعنوان "هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى يوحي العنوان بأن الوظيفة والمعنى هما أساس التركيب ؛ نظراً لأن الشكل خاضع للوظيفة والمعنى في الترتيب [3]، يظهر ذلك في قوله (تصحيح اللفظ على المعنى)، ويؤدي العمل على تصحيح اللفظ على المعنى تخريج تلك النصوص على سعة الكلام مثلاً، ليستقيم شكل التركيب مع المعنى المراد ،فيجتهد ليوجد تخريجاً للشكل موافقاً لذلك المعنى.

---

(1) السابق، ص 1/264-265

(2) السابق1/216

(3) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: دراسة في الدلالة الصوتية و الصرفية و النحوية و المعجمية. د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، مصر ،الطبعة الأولى 1426 -2005.ص155

ثانياً: (سعة الكلام) تفسير بالمعنى:

سعة الكلام تفسير بحذف أجزاء من التركيب(مجاز بالحذف):

ويؤدي التفسير بسعة الكلام وشرحها بأنها حذف بعض التركيب إلى القول بالمجاز، وهو ما يحلل به سيبويه بعض التراكيب التي تبدو بنيتها الشكلية غير متوافقة مع معطيات الصور المعيارية التي وضعها النحاة[1]، ففي باب "هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى " يمثل بقولك: (يا سارق الليلةَ أهلَ الدار)، ويرد التركيب إلى تركيب أصل هو(سرقت الليلةَ أهلَ الدار)، يقول: "فجرى الليلة على الفعل في سعة الكلام"، ومثله بقوله تعالى: ﴿**بَل مَكرُ ٱلَّيلِ وَٱلنَّهَارِ**﴾[2] يقول :"فالليل والنهار لا يمكران ،و لكن المكر بهما."[3] ويرجع سيبويه ذلك الحذف للاختصار ،و هو بعد تداولي يتصل بتلقي الرسالة اللغوية والمقام الذي تقدم فيه تلك الرسالة ،و يعمد فيه إلى الاختصار. وتتعدد الأبواب التي يتناول فيها سيبويه هذا النوع من الحذف الذي يدخل في إطار المجاز ،و الذي يرجعه — كما سبق – إلى الاختصار، فيعقد لهذا باباً هو "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"[4]؛ فـ(صيد عليه يومان) معناه (صيد عليه في يومين)، لكنه اتسع واختصر. ومثله: (كم وُلد له؟) فيقال :(ستون عاماً)؛ أي: (ولِد له الولد ستين عاماً)، وقوله تعالى:﴿**وسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها**﴾ [5]، يقول: "إنما يريد أهل القرية، فاختصر ،و عمل الفعل في

---

(1) "بناء الجملة العربية"، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب،2003، ص237

(2) سورة"سبأ"، الآية:33

(3) الكتاب، ص 176/1 ،و ينظر:1/ 53، 216، 229، 415،

(4) السابق،ص211/1

(5) سورة "يوسف"، الآية: 82

القرية كما كان عاملاً في (الأهل) لو كان هاهنا."[1] ،فكما يلحظ في تعبير سيبويه فإن تفسير التركيب بالحذف قائم على نظرة معنوية صرفة.

ثانياً: اقتران(الكلام) بمعنى التركيب في "الكتاب":

1- الكلام والمعنى:

يشير إطلاق (الكلام) إلى المعنى في تناول سيبويه لزيادة الحرف، فيقول عن {مِنْ}:"وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه لكان الكلام مستقيماً. ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة."[2] ويقول في (ما رأيت من أحد):"لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، لكنه أكد بمن ؛لأن هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس"[3] ؛ فالمعنى إضافة إلى استقصاء التركيب لكافة مقوماته هو ما يضمن استقامة الكلام[4] ؛ فالكلام هنا يعني لا يخلو من شرائط بناء التركيب التي وضعها النحاة فعدم زيادة الحرف معنى للتركيب لا يمس المعنى الوظيفي ،و لكن يتجاوزه ؛ فالمعنى الوظيفي تؤديه وحدات أخرى .و على الرغم من إمكانية التخلي عن الحرف الزائد في التركيب كونه لا يقدم دوراً وظيفيًا ينفي وجوده يقدم توكيدا للمعنى الذي يقدمه التركيب. .وكذلك في كفى بالشيب يقول: "لو ألقى الباء استقام الكلام"[5] ولاشك في أن حذف {من} في (ما رأيت من أحد) لتصبح (ما رأيت أحدًا) لا تضر بمقومات التركيب المستقيم، ولكن لذكره التوكيد سابقاً؛ فالأرجح قصده المعنى.

ويرتبط المعنى في إطلاق سيبويه (الكلام) باستيفاء الوظائف الأساسية في التركيب، ويؤدي فقدان إحدى الوظيفتين الأساسيتين إلى ما يسميه استحالة الكلام،

([1]) الكتاب،ص 212/1 ،و ينظر:214/1، 213

([2]) السابق225/4

([3]) السابق 225/4

([4]) "الجملة العربية و المعنى"، د. فاضل السامرائي: دار ابن حزم :الطبعة الأولى 1423- 2002،ص7

([5]) السابق225/4

... يصف بمعنى لا بالشكل، يقول: "وإذا قلت (كان زيدٌ أنت خيرٌ منه) و(كنت ... خيرٌ منك) فليس إلا الرفع؛ لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول ،و إذا ... بعد الفصل هو الأول وكان خبره ،ولا يكون الفصل ما تعني به غيره ألا ترى ... أخرجت (أنت) لاستحال الكلام، وتغير المعنى. وإذا أخرجت (هو) من ... (كان زيد هو خيراً منك) لم يفسد المعنى."[1] إن حذف الضمير المنفصل في ... (كان زيد أنت خير منه).

... أمام تركيبين يؤدي الضمير في أحدهما وظيفة أساسية، ويؤدي فقدانه بناء ... ذلك إلى اختلال التركيب وإلى تغير المعنى.

فحذف (أنت) يغير الكلام، ويفسد الرسالة اللغوية التي يرمي اليها المتكلم ؛ لأن حذفها سيفضي إلى المعنى (إن زيد خير من غائب لم يذكره)، فيفسد الشكل، ولا يتوافق المعنى مع العلامة الإعرابية، فقوام التفسير هنا مرتكز على المعنى المترتب عن حذف وحدة تشير إلى وظيفة رئيسة في التركيب المتضمن تركيبًا مكونًا من كان واسمها وخبرها.

أما المثال : (كنت أنا يومئذ خير منك) ،و يؤدي ضمير الفصل دور الإشارة إلى الأول ؛ حيث يعبر سيبويه عن الوظيفة الأساسية المبتدأ بالأول يتاح لضمير الفصل أن يؤدي أحد دورين ؛ فإما أن يكون ممثلاً لوظيفة أساسية، وهنا يربك حذفه التركيب أو يكون دوره معنوياً لا علاقة له بالمعنى الأصلي الأساسي للتركيب، فيختل المعنى في حذفه ،و يمثل لعدم فساد المعنى بالمثال(كان زيد هو خيراً منك).

2- الكلام الأسلوب:

النظر في نوع الأسلوب الذي يقدمه التركيب هو مرحلة ثانية لتفكيكه؛ فتحديد مكونات الوحدات وبيان علاقات التركيب وشكله هو المرحلة الأولى لفهم التركيب، والإشارة إلى نوع التركيب بين الخبر والإنشاء، فإشارة سيبويه لمعنى الأسلوب انبثق

---

[1] ينظر: 2/ 394-395

من تحليله للتراكيب بصورتها الشكلية ومعناها الوظيفي، ثم البحث في نوع الأسلوب، وهذا يدخل في إطار البحث في المعنى ،و ليس فقط البحث في الشكل بالنظر إلى الأدوات التي تغير التركيب من أسلوب إلى آخر.

ولا يقف استخدام إطلاق (الكلام) عند سيبويه عند البنية الشكلية[1]، ولا يمتد إلى تعيين الوظائف وبذل المحاولات التفسيرية للوصول إليها، ولكن تلك المحاولات في وصف التفسير تقوم بربط الشكل البنيوي للتركيب أو بنية التركيب بمعنى يتجاوز المعاني الوظيفية التي تمدها الوحدات اللغوية في التركيب ليصل إلى ربط الشكل بصورة أكبر بالمعنى من خلال تحديد نوع الأسلوب الذي هو المحصلة النهائية من معطيات الشكل إن صح التعبير.

ويدل على إطلاقه الكلام على الأسلوب قوله: "و ذاك لأن (أم) بمنزلة الألف، وليست (أي) و(مَن) و(ما) و(متى) بمنزلة الألف ،و إنما هي أسماء بمنزلة (هذا) و(ذاك)، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا ؛ إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف." [2] فهذا النحو من الكلام إشارة لنوع من الأساليب هو أسلوب الاستفهام.

يعد تحديد نوع الأسلوب – الذي يعد تفسيراً للتركيب يلتفت فيه إلى المعنى العام للتركيب– مطلباً مهماً في الحكم على المنجز بأنه تركيب أو لا، يشير سيبويه إلى المثال: (أيّ من يأتيني تحدثُه) [3] فيحكم عليه بحكمين الأول أن يقصد به الاستفهام أيّ من يأتيني تحدثه؟. وهنا يراه مستوفياً لضوابط صياغة التركيب فيسميه كلاماً ،و

---

(1) "في المسار التطوري للنحو العربي :قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى"، د. الطيب دبة، "مجلة الدراسات اللغوية"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد: 8 ،العدد: 2، مايو 2006،63، 64، 62–71،– "الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية"، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1984.ص167

(2) السابق 189/3

(3) السابق 406/2

نفس المثال يخرجه من إطار الكلام، فيجعله محالاً إذا قصد به الخبر(أيّ من يأتيني فله). ومن الملاحظ أنه في حال الحكم بأنه محال لم يشر إلى كونه كلاماً .

يشير إلى جواز ذهاب التنوين من الاسم الأول في النداء، فيقول: " وإنما فعلوا ذلك بالنداء لكثرته في كلامهم ؛ ولأن أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناء بفعل المخاطب عليك؛ فهو أول كل كلام لك ،به تعطف المتكلم عليك."[1] فهو يشير إلى الأساليب في الواقع الفعلي التداولي جاعلاً النداء أولها وواضعاً إياه في المرتبة الأولى من حيث الاستعمال في واقع التعامل بين البشر. وبهذا يقابل بين أسبقية النداء والخبر مرتبًا تلك الأساليب وفق الواقع الفعلي للتداول.

يعد العرف وسيلة لتحديد نوع الأسلوب؛ فيؤدي دوراً في المهمة التفسيرية عند سيبويه؛ إذ إن تحليل التركيب لا يقف عند ظاهر وحداته ،و لكنه يمتد لمسائلة العرف عند أبناء الجماعة اللغوية، فالعرف يجيز ويمنع ،و العرف يفسر المعنى ؛ففي قوله تعالى: ﴿ وَيلٌ يَومَئِذٍ لِّلمُكَذِّبِينَ﴾[2] و﴿وَيلٌ لِّلمُطَفِّفِينَ﴾[3] يناقش نوعي الأسلوب في الآيتين مستنداً إلى عرف الجماعة اللغوية في استخدام الأساليب، فلا يصنفهما في إطار أسلوب الدعاء، يقول: "ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنه والله اعلم قيل لهم ويل للمطففين وويل يومئذ للمكذبين وأي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقبل هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا"[4].

يفرق بين أسلوبي الخبر والقسم مستخدماً (الكلام) مصطلحاً، يقول: "ألا ترى أنك تقول (زيدٌ منطلقٌ)، فلو أدخلت اليمين غيرت الكلام. "[5] و"تقول (أنا والله

---

1. الكتاب 208/2
2. سورة "المطففين"،الآية:10
3. سورة المطففين"،الآية:1
4. نفسه ص 331-1
5. نفسه 84-3

إن تأتني لا آتك)؛ لأن هذا الكلام مبني على (أنا) "[1] ؛ أي أسلوب الشرط. وفي مناقشته (أم) يقول :"أما (أم)، فلا يكون الكلام بها إلا استفهامًا." [2] ويدل على تفريقه بين الأسلوبين الخبري والاستفهامي، وأن المقصود بالكلام هاهنا التركيب من منظور الأساليب قوله : "فكما جاءت (أم) ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام." [3]

كما يشير إلى معنى التعظيم وكيف أن أسلوب التعظيم يختلف من تعظيم الخالق إلى تعظيم البشر ،و يستخدم إطلاق(الكلام) مشيراً إلى أسلوب التعظيم، يقول :"وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عز وجل يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين؛ لو قلت (الحمد لزيد) تريد العظمة لم يجز وكان عظيماً."[4] ؛(ليس كل شيء من الكلام) إشارة إلى معاني التراكيب ؛ فهو يشير لأسلوب التعظيم، ويفرق بين التعظيم للخالق عز وجل وتعظيم البشر رابطًا صياغة البنية الشكلية للأسلوب بالمخاطب، مع التأكيد على أهمية مراعاة المخاطب في إنجاز الرسالة اللغوية، ومفرقا بين المقامات الخطابية في أداء المنجز.

ويرتبط معنى الأسلوب في الأداء اللغوي ببعض صور الأداء اللغوي بمورفيمات (أدوات) خاصة تحيل الأسلوب إلى أسلوب آخر، فيتغير معنى الأسلوب بدخول مورفيمات تؤدي إلى انتقاله من أسلوب خبري محض إلى القسم ؛ فإدخال القسم سيغير الكلام من جهة المعنى إلى حقل معنوي آخر ،و ينقله لأسلوب القسم بما في الأسلوب من شرائط في صياغته أو معناه. ويلتفت سيبويه إلى المورفيمات ودورها في إضفاء المعنى على التركيب ؛ إذ لا يقتصر عمل بعض المورفيمات على الأداء البنيوي الشكلي، بل إن اختزالها للمعنى اللغوي يؤدي إلى تحديد المعنى العام للأسلوب .

---

(1) الكتاب 84:3 السابق

(2) الكتاب 169:3

(3) السابق 172:3

(4) الكتاب 69:2

ويعود سيبويه إلى عرف الجماعة اللغوية في تحديد الأساليب ؛ فالأسلوب الاستفهامي يكتسب قالبًا لا يستدعي أحياناً وجود أداة الاستفهام ؛ فمعنى الأسلوب الاستفهامي قد يتحدد استنادا لعدم وقوعه إلافي المسألة ؛ الأمر الذي يحتفظ معه الأسلوب بالمعنى على الرغم من استغنائه عن أداة الاستفهام.

الخاتمة والنتائج:

حاول البحث استخلاص الوسائل التفسيرية التي يلجأ إليها سيبويه في تحليله للتركيب فيما يتصل بمعنى التركيب وتفسيره، مستعرضاً الوسائل التفسيرية التي اقترنت بإطلاق سيبويه (الكلام)، ومشيرة إلى معنى التركيب ونوع الأسلوب كجزء من معنى التركيب . ومن خلال هذه الدراسة تخلص إلى النتائج التالية:

أولاً: إطلاق الكلام في تفسير التركيب هو إطلاق يأخذ صفة الترتيب الهرمي، ويبدأ من إطلاقه على الوحدة اللغوية وإمكاناتها في تأدية الوظيفة أو في نقل أسلوب لآخر. فتحليل الوظيفة عنصر مهم في تفسير سيبويه للتراكيب ،و ترتبط فيه الوحدة بعلاقات مع وحدات التركيب الأخرى ،و تتيح لها أن تقدم وتسهم في المعنى الوظيفي للتركيب، ثم يتدرج البحث في معنى التركيب ،و يصل للنظر في الأسلوب الذي يقدم المعنى العام للتركيب.

ثانياً: لا يقف المعنى الوظيفي عند متطلبات التركيب واستقامته، بل يتعداه بالمقابلة بين تحديد الوظيفة في تركيب ما وما يؤدي إليه من إخلال في صورة تركيب آخر لا يمت بصلة للتركيب المفسّر إلا من خلال العلائق القياسية الذهنية التي بنى عليها النحاة مقاييسهم، فتداخل التركيبين قد يربك المحلل في التنازع في تحديد الوظائف مع تحدد المعنى بوضوح من التركيب ،لكن المعنى الوظيفي عنده يظل ناظراً لقواعد وأصول أخرى في قاعد النحاة.

ثالثاً: المعنى الوظيفي لا يرجع إلى دور الوحدة ووجودها في التركيب، بل يمنح لتركيب كامل يمكن أن يؤدي ذلك المعنى إضافة إلى معناه الخاص كبنية منغلقة على نفسها مرتبطة بعلاقاتها الخاصة من خلال نظرية الموضع. وتعد نظرية الموضع إحدى الوسائل التفسيرية التي يقدمها النحاة لتفسير التركيب.

رابعاً: ينظر سيبويه إلى أثر المورفيمات كمحولات للأسلوب، وينظر إليها في تحليل وتفسير التركيب.

خامسًا: لا يقف تفسير سيبويه للتركيب عند اكتمال الوظائف في الشكل ،بل يفسر وجود وحدات يمكن الاستغناء عنها بالنظر إلى العلاقات التركيبية الفعلية تتمثل في الحرف الزائد الذي لا يؤدي عند سيبويه معنى وظيفيًا أساسيًا في التركيب، بل يمكن حذفه لكنه يحمل معنى كتوكيد التركيب.

سادساً: كان المعنى وسيلة من وسائل التفسير سواء بالاتجاه نحو المجاز أو بالبقاء في إطار التركيب وسعة الكلام وحمل الكلام آليتا تفسير تحملان بعدًا معنويًا.

سابعاً: يتجاوز تفسير التركيب البنية الشكلية الفعلية للتركيب، فيدخل الافتراض في تفسير التركيب من خلال ربطه بوحدات خارجية.

ثامناً: التفسير بحمل الكلام آلية مهمة للتفسير ،و تأخذ منحى شكلياً ووظيفيًا، ويكون تفسيراً بالوظيفة، وبوحدات لغوية خارج التركيب أو داخله.

تاسعاً: سعة الكلام وسيلة مهمة لتفسير التركيب تتضمن إضفاء خصائص تركيبية لقسم من أقسام الكلمة على قسم آخر، وقد تكون تفسيرًا بحذف أجزاء داخل التركيب ،و هنا تدخل في إطار المجاز.

عاشراً: يطلق الكلام على الأسلوب لتفسير الظاهرة اللغوية، ويسهم عرف الجماعة اللغوية في العملية التفسيرية ،كما يطلق على المعنى ويرتبط باستيفاء الوظائف.

حادي عشر: ربطه الإطلاق في تفسير التركيب بأصول النحو، وأهم تلك الأصول نظرية الأصل والفرع التي تعد وسيلة تفسيرية عند سيبويه، والتي يترتب عليها إمكانات موقعية وتركيبية عدة ،تسهم في التحليل. فالتمكن في الكلام في مستوى البنية المفردة يشير إلى نظرية الأصل والفرع التي تمنح الأصل ما لا تمنحه للفرع .في الوقت نفسه يشير التمكن في الكلام حين يطلق في المستوى التركيبي إلى إمكانيات توزيع الوحدة اللغوية توزيعاً فيه بعض الحرية، وتموضعها في أماكن متعددة ،و عدم التزامها برتبة مكانية معينة .

ثاني عشر: تفسير التركيب عند سيبويه يقترن فيه التفسير بشكل التركيب بالوظيفة والمعنى. فيتفاوت إطلاقه بين الشكل والوظيفة؛ فيطلقه مشيرًا به إلى الشكل الخالص بعيدًا عن أي متصور معنوي أو وظيفي ؛ فالكلام هو شكل التركيب والذي قد يلوح في تحليله إليه بعيداً عن الوظائف ؛ في الوقت نفسه يشار بالكلام إلى الوظيفة تحديداً وأكثر ما يتردد ذلك في الوظيفتين الرئيستين المسند والمسند اليه، وكذلك نجد إطلاق الكلام كما يتناول الكلمة المفردة يستخدم أيضاً للإشارة إلى المعنى الذي تحمله الوحدة اللغوية أو يحمله التركيب.